المستخلص

شهد القطاع المصرفي بوجه عام تطورات عدة خلال السنوات الماضية ، وتمثلت هذه التطورات في التقدم العلمي والتقني على صعيد النشاط المصرفي والتحرر من بعض القيود التي كانت تعرقل ممارسة هذا النشاط المصرفي ، وتم استحداث طرق جديدة في ممارسة العمل المصرفي ، وذلك في ظل تصاعد حدة التنافس بين القطاع المصرفي.

و تتلخص إشكالية الدراسة بالخلل التشريعي الذي شاب النصوص القانونية المنظمة لعملية الوصاية على المصارف فقد نظم المشرع العراقي عملية الوصاية على المصارف بقانون المصارف الصادر بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

و تكمن أهمية الدراسة من ناحيتين علمية وعملية فمن الناحية العلمية فأن موضوع الوصاية على المصارف من المواضيع الحديثة نسبيا والذي لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات في اطار الفكر المقارن بشكل عام والفقه العراقي بشكل خاص وجاء اختيار هذا الموضوع محاولة من الباحث لسد النقص الذي تعاني منه المكتبة القانونية العراقية في هذا الجانب أما من الناحية العملية فبعد التطور الذي شمل القطاع المصرفي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ واستحداث الكثير من المصارف ما بين حكومية وقطاع خاص واستثمارية وإسلامية واختلاف السياسات المالية لتلك المصارف أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل التي قد تؤدي إلى تلكأ تلك المصارف.

الكلمات المفتاحية : المصارف ، الوصاية ، الإفلاس، البنك المركزي ، المصارف الخاصة .